الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE

وزارة المالية
MINISTÈRE DES FINANCES

الإدارة العامة للموارد و التوازنات

تقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدولة
إلى موفى ديسمبر لسنة 2016

ملاحظـــات

1) المعطيات معدة بحساب المليون دينار تونسي،
2) يتم إعداد البيانات طبقا للقانون الأساسي للميزانية (قانون عدد 42 لسنة 2004 المؤرخ في 13 ماي 2004)،
3) تبدأ السنة المالية في 1 جانفي و تنتهي في 31 ديسمبر من نفس السنة،
4) تعد البيانات على الأساس النقدي أي الاستخلاص بالنسبة للموارد و الدفع بالنسبة للنفقات،
5) لطلب المزيد من التوضيح يمكن الاتصال بـ :

السيدة **ابتسام بن علجية** Ibalgia@finances.tn

السيدة **ليلى القسنطيني** ksontinilaila@yahoo.fr

الإدارة العامة للموارد و التوازنات وزارة المالية القصبة تونس

الهاتف : 71 569 369

الفاكس : 71 575 681

الفهـرس

المقدمة

الموارد الذاتية لميزانية الدولة

I . المداخيـــل الجبائيـة 7

II. المداخيل غير الجبائية 17

نفقات ميزانية الدولة

I. نفقـات التصـرف 21

II. نفقـات التنميـــة و القـروض 29

III. خدمة الدين العمومي 31

عجز ميزانية الدولة و تمويله

I. عجز الميزانية 33

II. موارد التمويل 34

III. حجم الدين العمومي 37

المقـــدمـــــة

لئن شهدت الأوضاع في تونس تحسنا على المستوى السياسي و الأمني مع ضمان مناخ ديمقراطي كافل للحقوق و الحريات، إلا أن الوضع الاقتصادي الى موفى ديسمبر 2016 مازال يتصف بالتأزم والهشاشة في ضل بعض العوامل سواء كانت **خارجية** مثل تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي في الدول الشريكة و عدم استقرار الوضع السياسي في المنطقة، و**داخلية** تمثلت في:

- ✓ نمو اقتصادي في حدود 1.0% مقابل 1.1% في موفى ديسمبر لسنة 2015،
- ✓ تطور المبادلات التجارية بالأسعار القارة دون الطاقة في حدود 2.0% للتصدير و 7.1% للتوريد مقابل 0% و -1.7% في موفى ديسمبر لسنة 2015،
- ✓ تراجع سعر برميل النفط الخام في الأسواق العالمية الى معدل 43.7 دولار مقابل 52.5 دولار خلال 2015،
- ✓ انخفاض متواصل لسعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية :
  - الدولار: 2.147 دينار مقابل 1.962 سنة 2015،
  - الأورو: 2.374 دينار مقابل 2.177 سنة 2015،
  - 1000 ين ياباني: 19.668 دينار مقابل 16.127 سنة 2015،

و قد كان لهذه العوامل تأثيرا على التوازنات العامة للبلاد و خاصة توازنات المالية العامة حيث ارتفع عجز الميزانية الى 6% من الناتج و تفاقم حجم الدين العمومي الى 61.8% من الناتج نظرا لمحدودية الموارد الذاتية واللجوء الى الاقتراض.

و قد أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى ديسمبر لسنة 2016 إلى تسجيل:

- موارد جبائية في حدود 18702 م د مقابل 18487 م د في موفى ديسمبر لسنة 2015 أي بارتفاع بحوالي 215 م د أو 1.2%،
- موارد غير جبائية في حدود 2543 م د مقابل 1673 م د في موفى ديسمبر لسنة 2015 أي بارتفاع بحوالي 870 م د أو 52%،

- نفقات تصرف في حدود 18429 م د مقابل 17228 م د في موفى ديسمبر لسنة 2015 أي بزيادة بحوالي 1202 م د أو 7%،
- نفقات تنمية و قروض في حدود 5665 م د مقابل 5021 م د في موفى ديسمبر لسنة 2015 أي بارتفاع بحوالي 645 م د أو 13% ،
- خدمة الدين العمومي في حدود 5198 م د مقابل 4613 م د في موفى ديسمبر لسنة 2015 أي بزيادة بحوالي 585 م د أو 13%،
- عجز في حدود 6.1% من الناتج مقابل 4.8% من الناتج منجزة في موفى ديسمبر لسنة 2015 أي بزيادة 1.3% من الناتج،
- حجم دين عمومي في حدود 61.9% من الناتج مقابل 55.4% إلى موفى سنة 2015 أي زيادة بـ6.5% من الناتج.

و يحوصل الجدول التالي **تطور توازن ميزانية الدولة**:

	2014		2015		2016			
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م ت	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر (*)	%الانجاز
الموارد الذاتية	**9 927**	**20 360**	**10 160**	**20 161**	**21 461**	**11 259**	**21 246**	**99,0%**
المداخيل الجبائية	9 063	18 674	9 275	18 487	18 835	9 209	18 702	99,3%
المداخيل غير الجبائية	863	1 687	884	1 673	2 626	2 049	2 543	96,9%
موارد الإقتراض والخزينة	**1 205**	**6 957**	**1 465**	**6 701**	**7 813**	**2 830**	**8 047**	**103,0%**
مجموع الموارد= مجموع النّفقات	**11 132**	**27 318**	**11 624**	**26 862**	**29 274**	**14 089**	**29 293**	**100,1%**
نفقات التّصرف	**7 663**	**17 285**	**7 768**	**17 228**	**18 519**	**9 175**	**18 429**	**99,5%**
الأجور	5 291	10 541	5 754	11 581	13 150	6 805	13 164	100,1%
وسائل المصالح	491	943	548	1 046	1 090	541	1 078	98,9%
التّدخلات و التحويلات	1 881	5 801	1 465	4 600	4 180	1 830	4 187	100,2%
نفقات التصرف الطّارئة					100			
نفقات التّنمية	**1 050**	**4 792**	**1 523**	**4 799**	**5 295**	**2 304**	**5 423**	**102,4%**
الإستثمارات المباشرة	560	1 634	749	2 356	2 790	1 247	2 797	100,3%
التمويل العمومي	238	2 163	418	1 407	1 393	549	1 384	99,4%
تدخلات أخرى	252	996	355	1 036	962	509	1 242	**129,1%**
نفقات التّنمية الطارئة					150			
القروض	**159**	**376**	**75**	**222**	**125**	**136**	**242**	**193,7%**
خدمة الدين العمومي	**2 259**	**4 865**	**2 258**	**4 613**	**5 335**	**2 473**	**5 198**	**97,4%**
مجموع النّفقـــات	**11 132**	**27 318**	**11 624**	**26 862**	**29 274**	**14 089**	**29 293**	**100,1%**
عجز الميزانية (دون اعتبار مداخيل التخصيص والهبات الخارجية وأموال المصادرة)	**286**	**-4 074**	**-186**	**-4 095**	**-5 219**	**-1 873**	**-5 492**	**105,2%**
النسبة من الناتج		**-5,0%**		**-4,8%**	**-5,7%**		**-6,1%**	

(*) بالنسبة للنتائج الوقتية لسنة 2016 تم اعتماد اعتمادات الصرف بتاريخ 27 فيفري 2017.

الموارد الذاتية لميزانية الدولة

بلغت الموارد الذاتية لميزانية الدولة إلى موفى ديسمبر 2016 حوالي 21246 م د مقابل 20161 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي زيادة 1085 م د أو 5% تعود الى ارتفاع المداخيل غير الجبائية بـ870 م د أو 52% من جهة بالعلاقة مع التفويت في لزمة الجيل الرابع للهاتف الجوال 4G (471 م د) و تسجيل مداخيل تخصيص في حدود 397 م د، و تطور المداخيل الجبائية بـ215 م د أو 1% من جهة أخرى.

هيكلة و تطور الموارد الذاتية للميزانية

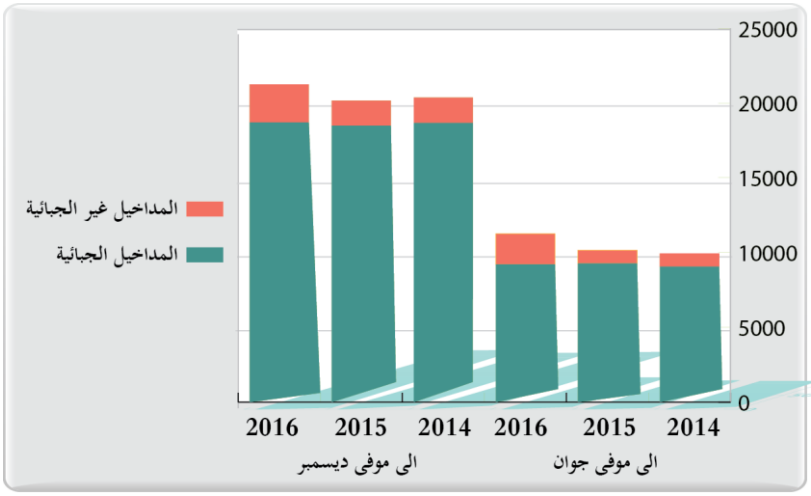

لئن تحسنت مساهمة المداخيل الغير الجبائية في الموارد الذاتية للدولة من 8% إلى موفى ديسمبر 2015 الى 12% إلى موفى ديسمبر 2016 و لكن تبقى المداخيل الجبائية المورد الأساسي للميزانية حيث تمثل 88% من الموارد الذاتية.

%الانجاز

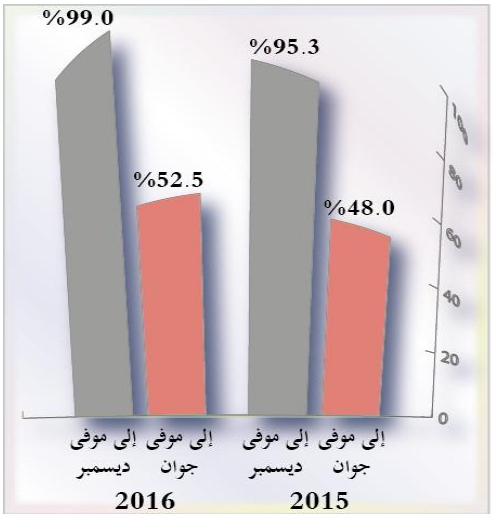

ومقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2016 سجلت الموارد الذاتية لميزانية الدولة نسبة انجاز في حدود 99% في موفى ديسمبر 2016 مقابل 95% في نفس الفترة من السنة السابقة.

I. المداخيـــل الجبائيـــة

بلغت المداخيل الجبائية 18702 م د إلى موفى ديسمبر 2016 مقابل 18487 م د في نفس الفترة من السنة السابقة مسجلة بذلك زيادة بـ215 م د أو 1%، كنتيجة للزيادة في الأداءات والمعاليم غير المباشرة بـ454 م د أو 4% من جهة و تراجع في الأداءات المباشرة بـ239 م د أو 3%.

تطور الظغط الجبائي

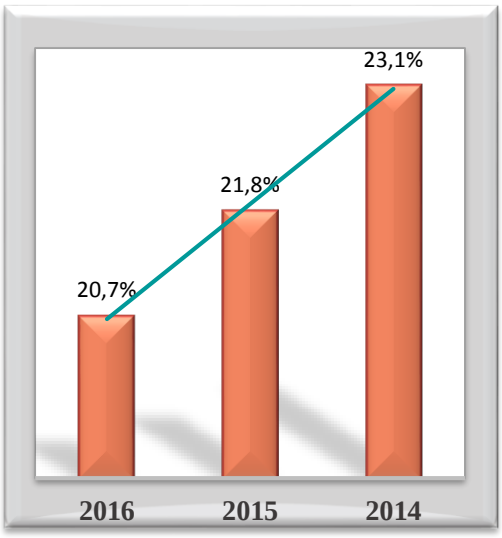

% الإنجاز

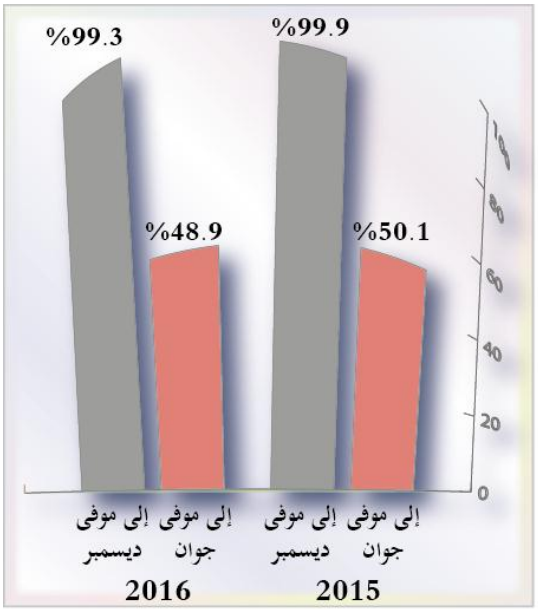

مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي تراجعت نسبة انجاز المداخيل الجبائية من 100% في موفى ديسمبر 2015 الى 99% في موفى ديسمبر 2016 مرتبطة أساسا بالتراجع في إنجازات الأداءات المباشرة كما سيتبين في الفقرة الموالية.

1. الأداءات المباشرة

بلغت المداخيل المتأتية من الأداءات المباشرة حوالي 7577 م د في موفى ديسمبر لسنة 2016 مقابل 7816 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي بنقص بحوالي 239 م د أو 3% نتج عن تراجع مردود الضريبة على الشركات بـ1207 م د أو 43% من ناحية و زيادة في مردود الأداء على الدخل بـ968 م د أو 20% من ناحية أخرى.

توزيع و تطور الأداءات المباشرة

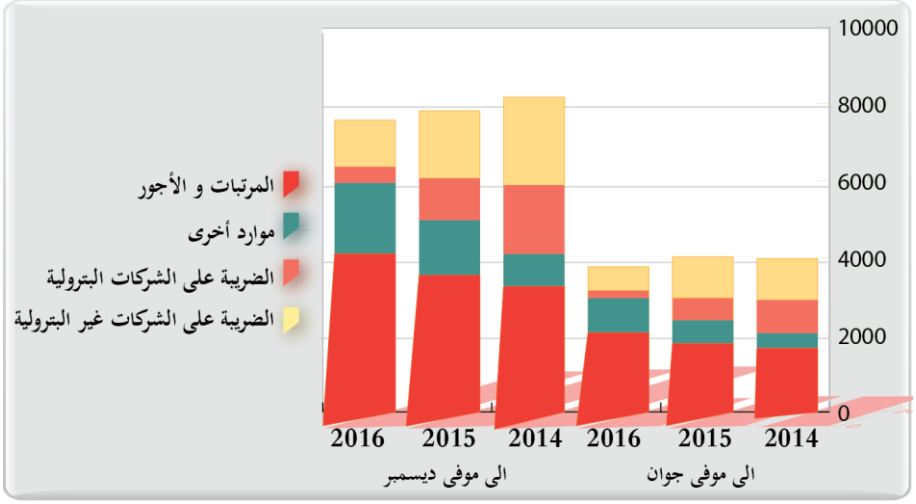

❖ الضريبة على الدخل:

بلغ مردود الضريبة على الدخل 5943 م د في موفى ديسمبر 2016 مقابل 4975 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي زيادة بـ968 م د أو 20% تهم بالأساس التسبقات على الخصم من المورد بـ964 م د أو 21% و التي تتأتى أساسا من:

- ✓ زيادة في مردود الضريبة على المرتبات و الأجور بـ 585 م د أو 16% بالعلاقة مع الزيادة في الأجور في القطاعين العام و الخاص وهي تقريبا نفس النسبة المقدرة في اطار قانون المالية التكميلي. و تمثل الضريبة على المرتبات و الأجور 69% من مجموع الضريبة على الدخل و 54% من مجموع الأداءات المباشرة مقابل 71% و 45% في موفى ديسمبر 2015،
- ✓ ارتفاع مردود الخصم من المورد عن التسبقة بـ1.5% على الصفقات بـ195 م د أو 62%،
- ✓ ارتفاع مردود الخصم من المورد بعنوان الأتعاب و العمولات و أجور الوساطة و كذلك مكافآت الأنشطة غير التجارية بـ119 م د أو 33%.

❖ الضريبة على الشركات:

بلغت المداخيل المتأتية من الضريبة على الشركات 1634 م د في موفى ديسمبر لسنة 2016 مقابل 2841 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي أنها تراجعت بـ1207 م د أو 43% و ذلك كنتيجة لـ:

- تراجع **مردود الجباية على الشركات البترولية** بـ670 م د أو 62% بالعلاقة مع انخفاض الإنتاج الوطني من النفط و الغاز الطبيعي من جهة و تراجع أسعار النفط بالأسواق العالمية من معدل 52.5 دولار للبرميل سنة 2015 إلى 43.7 دولار سنة 2016 من جهة أخرى بالرغم من ارتفاع سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدولار من 1.962 خلال سنة 2015 الى 2.147 خلال سنة 2016.
- تراجع مردود **الضريبة على الشركات غير البترولية** بـ537 م د أو 31% مرده أساسا انخفاض نسق النشاط الاقتصادي في سنتي 2015 و 2016 (1.1% و 1%) و اعتبار سنة 2015 لمساهمة ظرفية استثنائية بقيمة 75 م د.

مساهمة الضريبة على الشركات في الموارد الذاتية

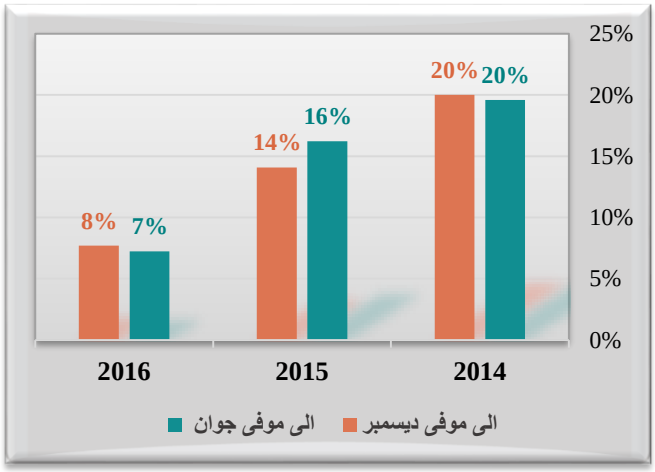

% الإنجاز

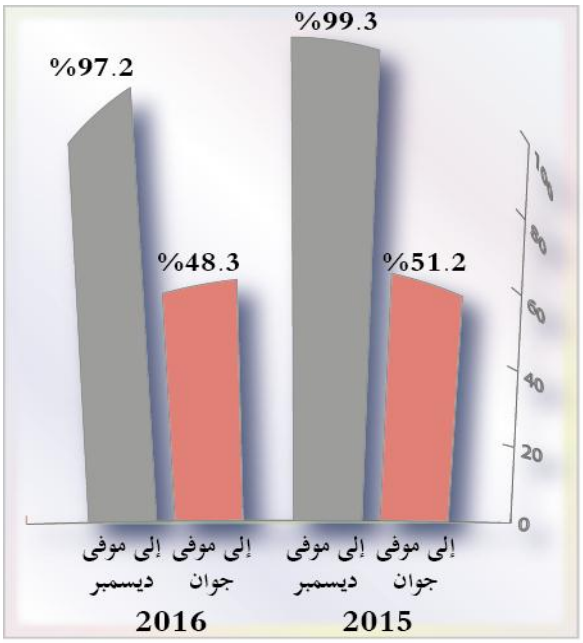

بلغت نسبة الانجاز للأداءات المباشرة في سنة 2015 حوالي 97% بالرجوع لتقديرات قانون المالية التكميلي و تبلغ هذه النسبة 99% للأداء على الدخل و 93% للضريبة على الشركات.

2. الأداءات و المعاليم غير المباشرة

بلغت جملة مداخيل الأداءات و المعاليم غير المباشرة في موفى ديسمبر 2016 ما قدره 11126 م د مقابل 10672 م د في موفى ديسمبر 2015 مسجلة بذلك ارتفاعا بـ454 م د أو 4%. و تبلغ المداخيل المستخلصة بعنوان مختلف الأنشطة الاقتصادية بالسوق الداخلية 56% من جملة الأداءات غير المباشرة.

و يحوصل الجدول الموالي توزيع الأداءات غير المباشرة حسب النظام والأداء الى موفى ديسمبر 2016:

	نظام داخلي	نظام ديواني	المجموع
المعاليم الديوانية		640	640
الأداء على القيمة المضافة	2417	2721	5138
معلوم الإستهلاك	927	1247	2174
أداءات ومعاليم مختلفة	2917	257	3174
المجموع	**6261**	**4865**	**11126**

هيكلة الأداءات و المعاليم غير المباشرة

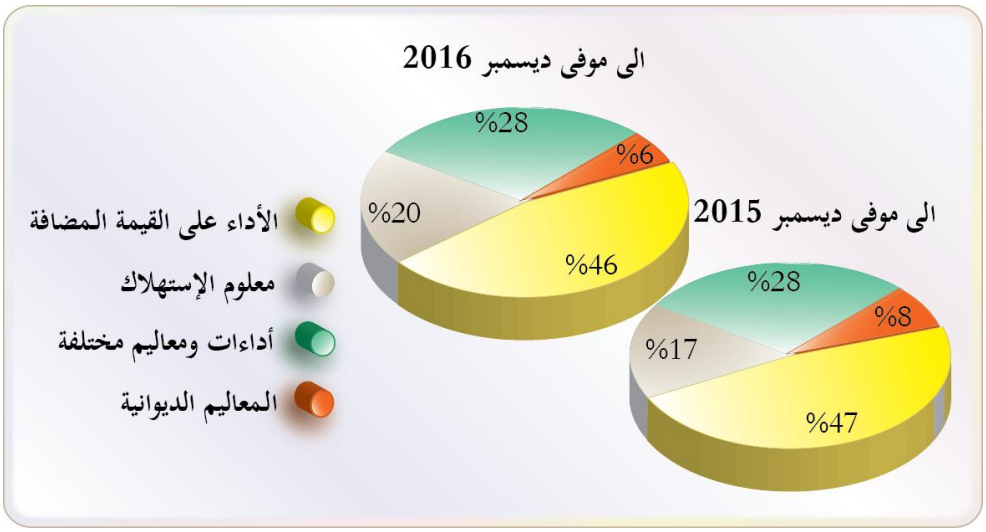

يساهم الأداء على القيمة المضافة بالنصيب الأكبر في الأداءات و المعاليم غير المباشرة حيث مثل 46% الى موفى ديسمبر 2016 مقابل 47% الى موفى ديسمبر 2015 و48% الى موفى ديسمبر 2014.

❖ المعاليم الديوانية

بلغت المداخيل المتأتية من المعاليم الديوانية الى موفى ديسمبر 2016 حوالي 640 م د مقابل 825 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي أنها تراجعت بـ186 م د أو 23% و ذلك بالرغم من ارتفاع واردات السلع دون اعتبار الطاقة بـ9.2% و يعود ذلك أساسا الى تعديل و تقليص نسب المعاليم الديوانية في اطار قانون المالية الأصلي لسنة 2016.

ودون اعتبار التبغ والإتاوات على الخدمات الديوانية، تسجل المعاليم الديوانية على التوريد تراجعا بحوالي 210 م د.

و يوضح الرسم البياني التالي تطور واردات السلع بالأسعار الجارية دون و باعتبار الطاقة :

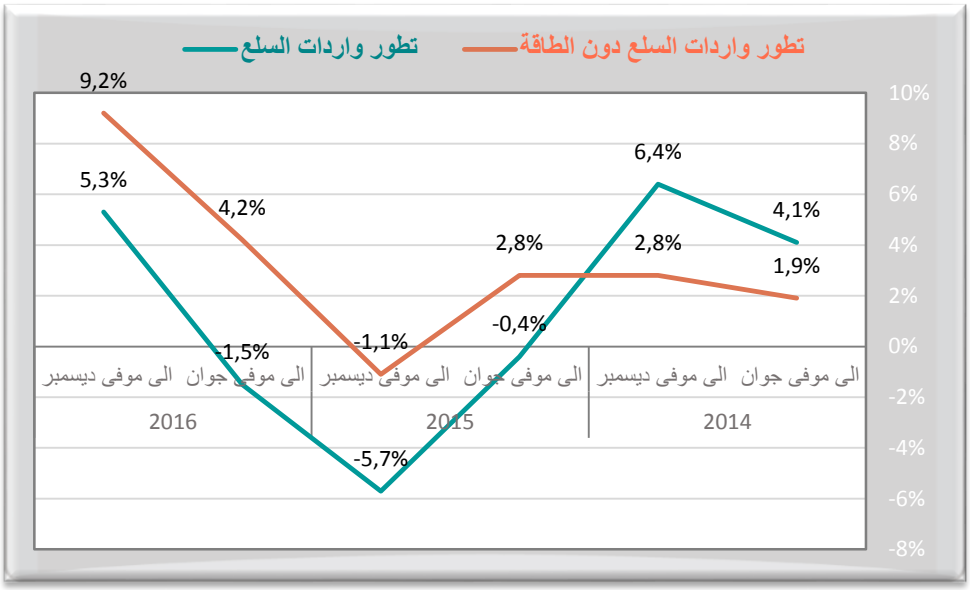

% الإنجاز

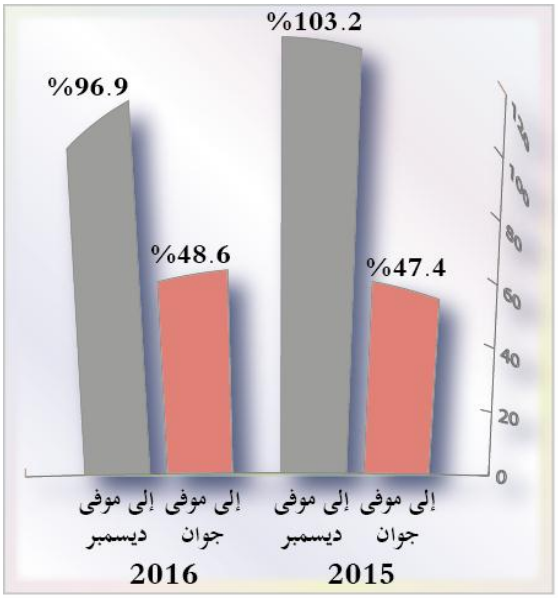

و تجدر الاشارة الى أن المعاليم الديوانية سجلت في موفى ديسمبر 2016 نسبة انجاز في حدود 97% بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التكميلي مقابل 103% السنة السابقة.

❖ الأداء على القيمة المضافة

بلغت الاستخلاصات بعنوان الأداء على القيمة المضافة 5138 م د في موفى ديسمبر لسنة 2016 مقابل 5057 م د في نفس الفترة من السنة السابقة مسجلة بذلك زيادة بـ81 م د أو 2% و يعزى ذلك إلى ارتفاع الأداء على القيمة المضافة الموظف على التوريد من جهة بـ305 م د أو 13% بالعلاقة مع ارتفاع نسق الواردات، و من جهة أخرى تراجعت استخلاصات النظام الداخلي بـ224 م د أو 8% ناتج أساسا عن:

- انخفاض مردود الأداء الموظف على الصفقات بـ151 م د أو 35% تبعا لتخفيض نسبة الخصم من المورد من 50% الى 25% في قانون المالية الأصلي لسنة 2016،
- تراجع الأداء على القيمة المضافة المستخلص من شركات توزيع البترول بـ68 م د أو 14% بالعلاقة مع انخفاض الاستهلاك من جهة و التخفيض في أسعار البيع للعموم في جانفي و جويلية 2016 من جهة أخرى،

هيكلة و تطور الأداء على القيمة المظافة (نظام داخلي)

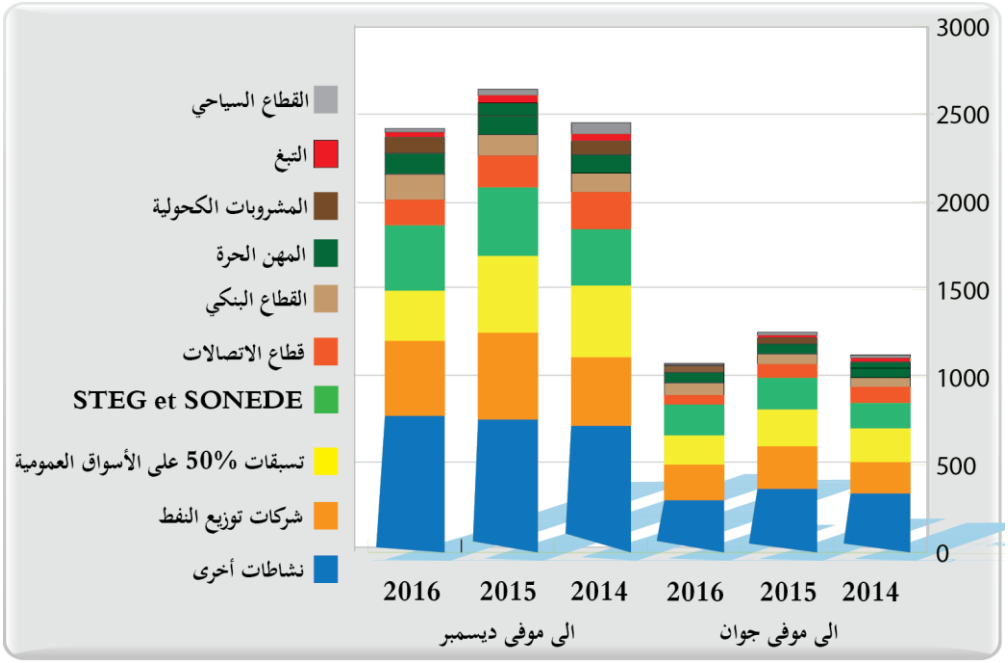

لئن ساهمت العوامل الذكورة آنفا مع تراجع نسق النمو الاقتصادي في انخفاض نسق مردود الأداء على القيمة المضافة و مع ذلك تبقى مساهمة هذا الأداء في الأداءات غير المباشرة و في المداخيل الجبائية هامة.

تطور بعض المؤشرات :

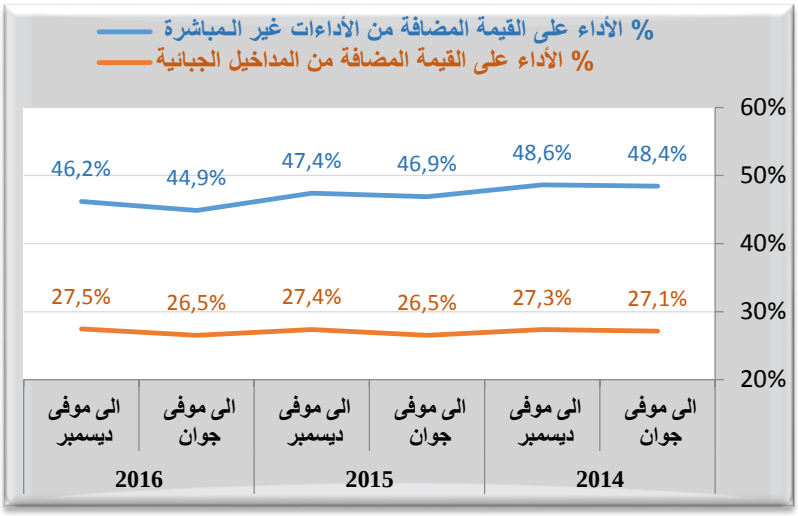

% الإنجاز

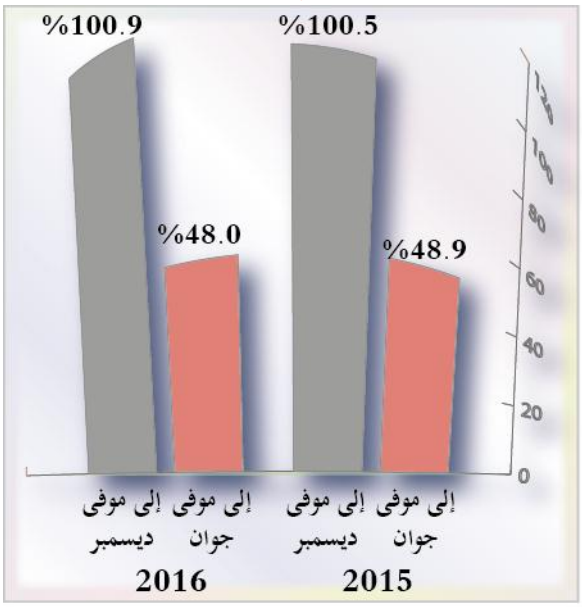

تميزت استخلاصات الأداء على القيمة المضافة بتحقيق نسبة انجاز تتجاوز تقديرات قانون المالية التكميلي لسنتي 2015 و 2016.

❖ معلوم الإستهلاك

بلغت مداخيل المعلوم على الإستهلاك في موفى ديسمبر لسنة 2016 ما قدره 2174 م د مقابل 1773 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي بزيادة قدرها 401 م د أو 23% نتج بالأساس عن ارتفاع مداخيل المعلوم على الإستهلاك الموظف على المنتجات النفطية بـ344 م د أو 113% تبعا لتعديل المعلوم الموظف على المنتوجات البترولية في قانون المالية الأصلي لسنة 2016 و ذلك في اطار إرساء آلية التعديل الأوتوماتيكي لأسعار البيع للعموم للمنتجات البترولية المعنية.

هيكلة و تطور المعلوم على الاستهلاك

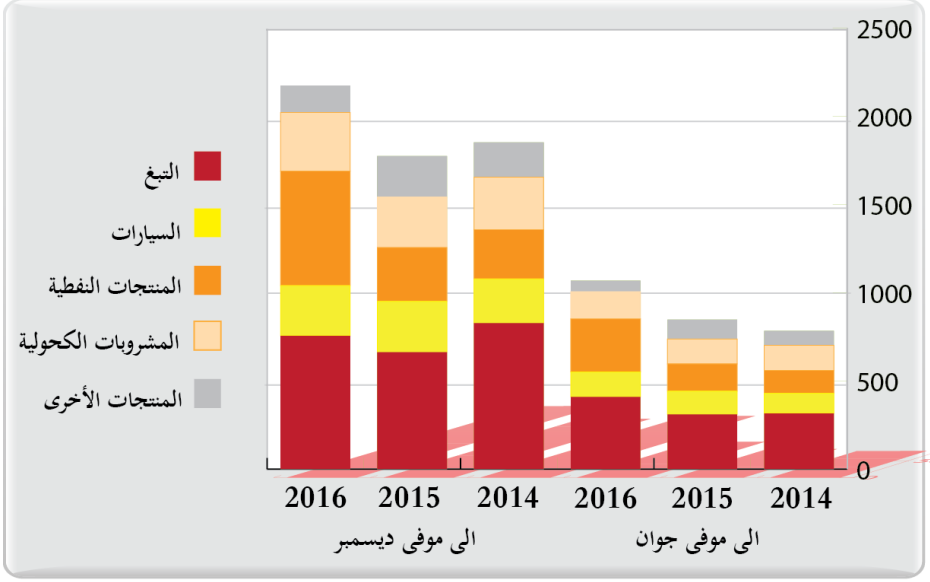

ارتفعت مساهمة استخلاصات المعلوم على استهلاك المواد النفطية في جملة استخلاصات المعلوم على الاستهلاك من 17% في موفى 2015 الى 30% في موفى ديسمبر 2016 بالعلاقة مع الترفيع فيه في قانون المالية لسنة 2016 في اطار اعتماد آلية التعديل الأوتوماتيكي لأسعار البنزين و الغازوال العادي و الغازوال 50 التي انطلق العمل بها في جويلية 2016.

مساهمة المواد النفطية في جملة المعلوم على الاستهلاك

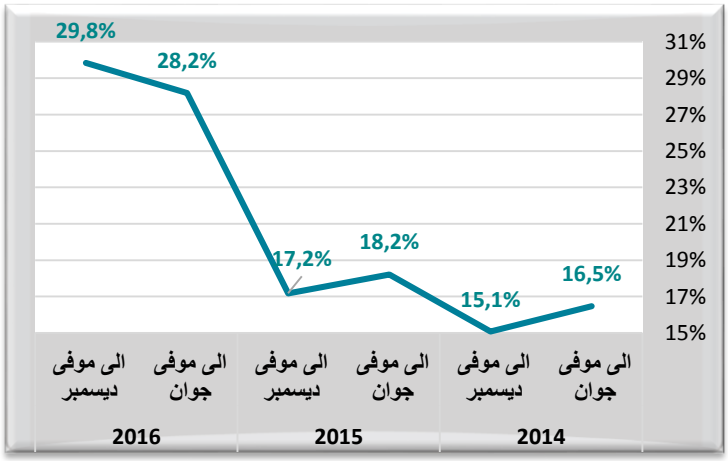

% الإنجاز

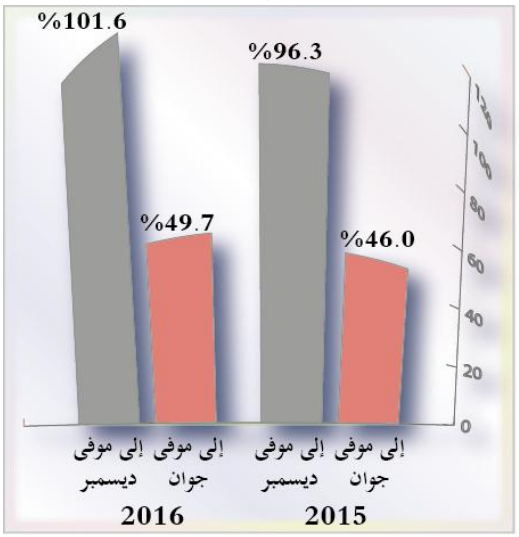

و بالرجوع الى تقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2016، سجلت مداخيل المعلوم على الاستهلاك نسبة انجاز في حدود 102% الى موفى ديسمبر 2016 مقابل 96% في نفس الفترة من السنة السابقة.

❖ أداءات و معاليم مختلفة

شهدت المداخيل المتأتية من المعاليم المختلفة باعتبار المعاليم الموظفة لفائدة حسابات الخزينة تطورا بـ158 م د أو 5% في موفى ديسمبر 2016 مقارنة بالنتائج المسجلة في موفى ديسمبر 2015 يهم أساسا:

- مساهمة عن التبغ لفائدة الصندوق الوطني للتشغيل: 65 م د (من 426 م د إلى 491 م د)،
- مساهمة الأجراء لفائدة صندوق النهوض بالسكن: 24 م د (من 191 م د إلى 215 م د)،
- معلوم المحافظة على البيئة لفائدة صندوق مقاومة التلوث: 20 م د (من 128 م د إلى 148 م د)،
- معلوم 1% على المنتوجات الموردة: 9 م د (من 65 م د الى 74 م د).

	2014		2015		2016			
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م ت	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	%الانجاز
المعاليم الموظفة لحسابات الخزينة	745	630	779	1 600	1 703	824	1 716	100,8%
معاليم أخرى	670	2 092	782	1 416	1 447	793	1 457	100,7%
الجملة	**1 416**	**2 721**	**1 561**	**3 016**	**3 150**	**1 617**	**3 174**	**100,7%**

II. المداخيل غير الجبائية

بلغت المداخيل غير الجبائية الى موفى ديسمبر 2016 حوالي 2543 م د مقابل 1673 م د في نفس الفترة من السنة الفارطة أي زيادة بحوالي 870 م د أو 52% تعود أساسا الى التفويت في لزمة الهاتف الجوال (471 م د)، تسجيل مداخيل تخصيص في حدود 397 م د و ارتفاع في الأتاوة الموظفة على عبور الغاز الجزائري للتراب التونسي بـ255 م د.

	2014		2015		2016			
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م ت	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	%الانجاز
مداخيل النفط				150				
مداخيل عبور أنبوب الغاز	92	122	18	38	312	102	293	93,9%
عائدات المساهمات	393	503	363	430	475	233	447	94,1%
هبات خارجية	1	370	97	292	200		130	
مداخيل التخصيص					397	397	397	100,0%
إستخلاص أصل القروض	84	133	79	149	162	79	151	92,9%
مداخيل المصادرة		96		70	130	70	130	100,0%
مداخيل أخرى	295	462	327	544	950	1 168	996	104,9%
منها:								
التفويت في 4G					471	431	471	100,0%
الجملة	**863**	**1 687**	**884**	**1 673**	**2 626**	**2 049**	**2 543**	**96,8%**

و تتميز المداخيل غير الجبائية في موفى ديسمبر لسنة 2016 بـ:

- ✓ عدم تسجيل **مداخيل بعنوان تسويق النفط** لحساب الدولة من قبل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بالعلاقة مع عدم تمكن الشركة التونسية للكهرباء و الغاز و الشركة التونسية لصناعات التكرير من الإيفاء بالتزاماتها تجاه الدولة نظرا للصعوبات المالية التي تواجهها،
- ✓ ارتفاع الأتاوة الموظفة على عبور الغاز الجزائري للتراب التونسي بـ255 م د بالعلاقة مع ارتفاع كميات الغاز العابرة للبلاد التونسية من جهة و تسوية الشركة التونسية للكهرباء والغاز لجزء من ديونها المتخلدة بعنوان 2015 تجاه الدولة،

✓ زيادة في عائدات المساهمات بـ17 م د، و تتوزع عائدات المساهمات كما يلي:

توزيع عائدات المساهمات

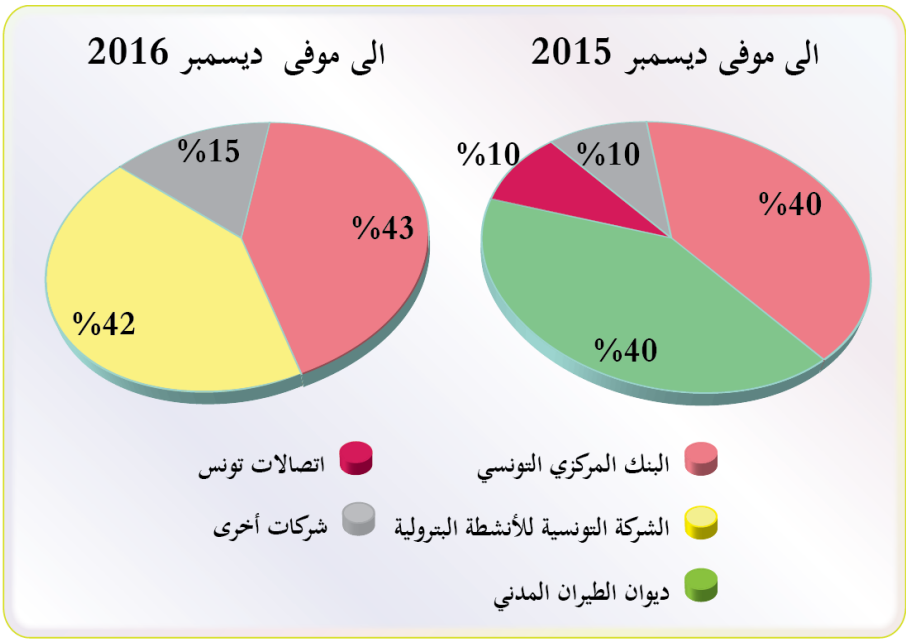

✓ تراجع الهبات الخارجية بـ 162 م د،

✓ تحويل القسط الأخير من التفويت الجزئي في رأس مال شركة اتصالات تونس و قيمته 397 م د،

✓ ارتفاع مداخيل المصادرة بـ60 م د،

✓ تسجيل مداخيل التفويت في لزمة الهاتف الجوال للجيل الرابع: 471 م د،

% الإنجاز

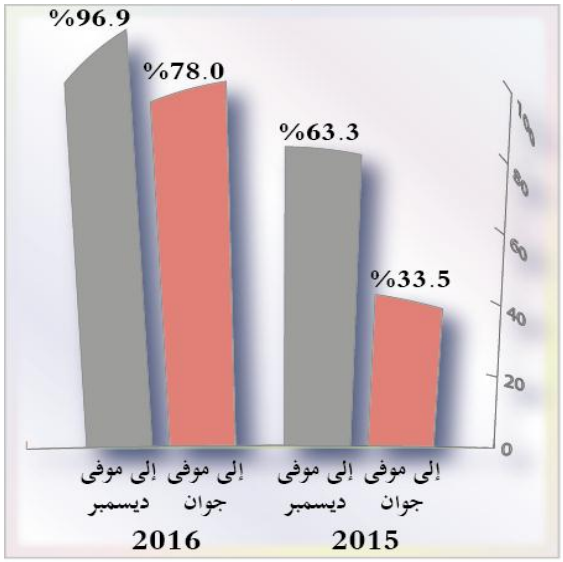

و بالرجوع الى تقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2016 شهدت المداخيل غير الجبائية تحسنا في نسبة الانجاز من 63% في موفى ديسمبر 2015 الى 97% في موفى ديسمبر 2015.

نفقــات ميزانيــة الدولــة

بلغت نفقات ميزانية الدولة إلى موفى ديسمبر 2016 حوالي 29293 م د مقابل 26862 م د في موفى ديسمبر 2015 مسجلة بذلك تطورا 2431 م د أو 8% يتأتى من:

- تطور نفقات التصرف 1202 م د أو 7% يعود أساسا إلى ارتفاع نفقات الأجور بـ 14%،
- تطور نفقات التنمية و القروض بـ645 م د أو 13%،
- ارتفاع تسديدات الدين العمومي لحد 585 م د أو 13%.

و يبين الجدول التالي هيكلة و تطور نفقات ميزانية الدولة:

	2014		2015		2016			
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م ت	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	%الانجاز
نفقات التصرف	7 663	17 285	7 768	17 228	18 519	9 175	18 429	99,5%
نفقات التنمية	1 050	4 792	1 523	4 799	5 295	2 304	5 423	102,4%
قروض و تسبقات الخزينة	159	376	75	222	125	136	242	193,7%
خدمة الدين العمومي	2 259	4 865	2 258	4 613	5 335	2 473	5 198	97,4%
الجملـــة	**11 132**	**27 318**	**11 624**	**26 862**	**29 274**	**14 089**	**29 293**	**100,1%**

تحتل نفقات التصرف النصيب الأكبر من النفقات 63% و 64% سنتي 2016 و 2015 على التوالي.

هيكلة نفقات الميزانية

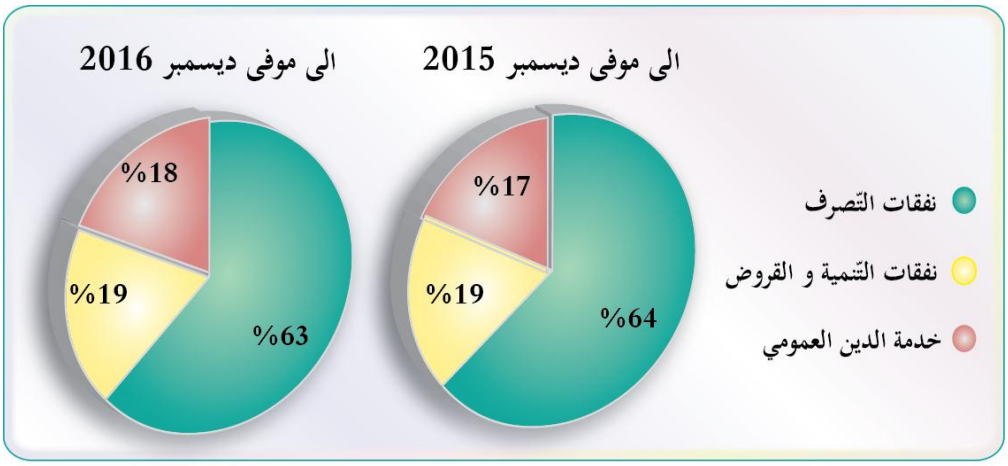

% الإنجاز

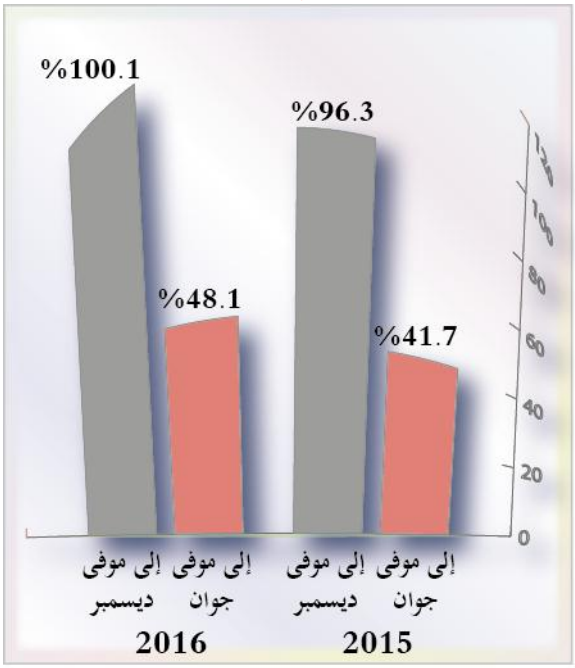

و بالرجوع إلى قانون المالية التكميلي لسنة 2016 شهدت نفقات ميزانية الدولة نسبة انجاز حوالي 100% مقابل 96% في موفى ديسمبر 2015.

I. نفقـات التصـرف

بلغت نفقات التصرف في موفى ديسمبر 2016 حوالي 18429 م د مقابل 17228 م د في نفس الفترة من السنة السابقة مسجلة بذلك ارتفاعا بـ1202 م د أو 7% ناتجا بالأساس عن ارتفاع ملحوظ في نفقات التأجير العمومي بـ1583 م د أو 14%، مقابل زيادة بـ1041 م د أو 10% في نفس الفترة من السنة السابقة، يقابله تراجع في نفقات دعم المحروقات بـ721 م د أو 79% بالعلاقة مع التعديل الأوتوماتيكي لأسعار بعض المنتوجات النفطية و انخفاض السعر العالمي للنفط حيث تراجع سعر البرميل الخام من معدل 52.5 دولار للبرميل الى 43.7 دولار.

توزيع نفقات التصرف

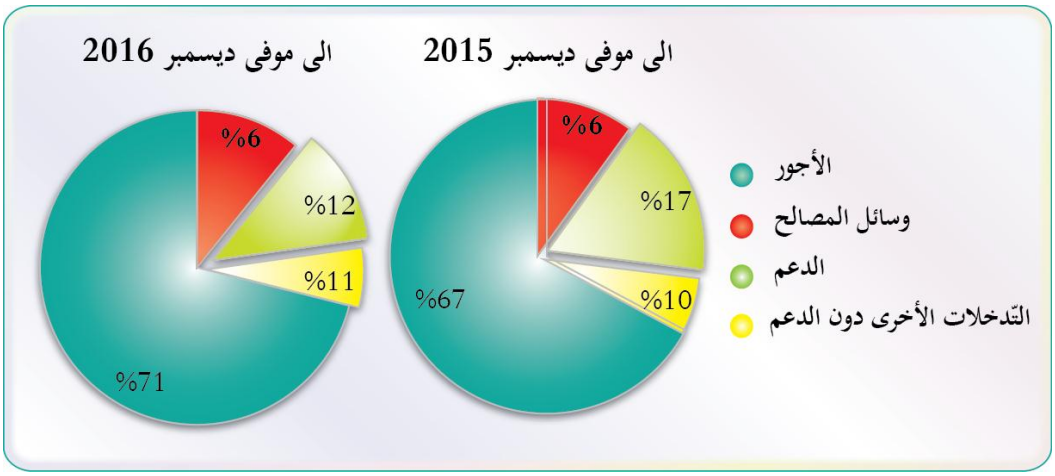

تواصل ارتفاع مناب الأجور من نفقات التصرف من 61% سنة 2014 إلى 67% سنة 2015 الى 71% سنة 2016 و في المقابل كان للانخفاض المتواصل للسعر العالمي للنفط أثر على انخفاض نفقات دعم المحروقات بالإضافة الى اعتماد آلية التعديل الأوتوماتيكي لأسعار بعض المنتوجات النفطية و بالتالي انخفض مناب نفقات الدعم من نفقات التصرف من 24% سنة 2014 إلى 17% سنة 2015 الى 12% سنة 2016.

نفقات التصرف حسب الوزارات

شغلت نفقات قطاع التربية و التعليم العالي و البحث العلمي حوالي ثلث نفقات التصرف في حين يستأثر قطاعي الأمن و الدفاع الوطني بالخمس تقريبا أما قطاع الصحة العمومية فهو يمثل حوالي 9% و توجه هذه النفقات أساسا للتأجير العمومي.

% الإنجاز

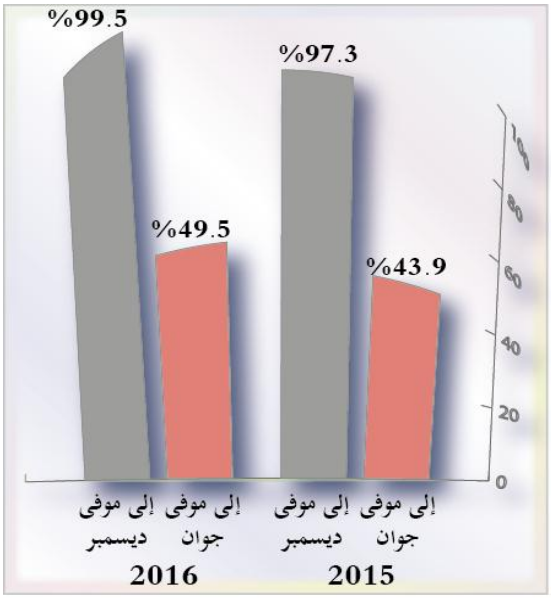

و بالرجوع الى قانون المالية التكميلي لسنة 2016 شهدت نفقات التصرف نسبة انجاز حوالي 100% في موفى ديسمبر لسنة 2016 مقابل 97% في نفس الفترة من السنة السابقة.

1. الأجــور

بلغت نفقات الأجور و المرتبات 13164 م د في موفى ديسمبر لسنة 2016 مقابل 11581 م د في موفى ديسمبر لسنة 2015 أي تطورا بـ1583 م د أو 14% و ذلك بالعلاقة مع الزيادة العامة في الأجور و الزيادة الخصوصية في قطاعات الدفاع و الأمن و الديوانة و التربية.

تطور بعض المؤشرات التي تخص الأجور

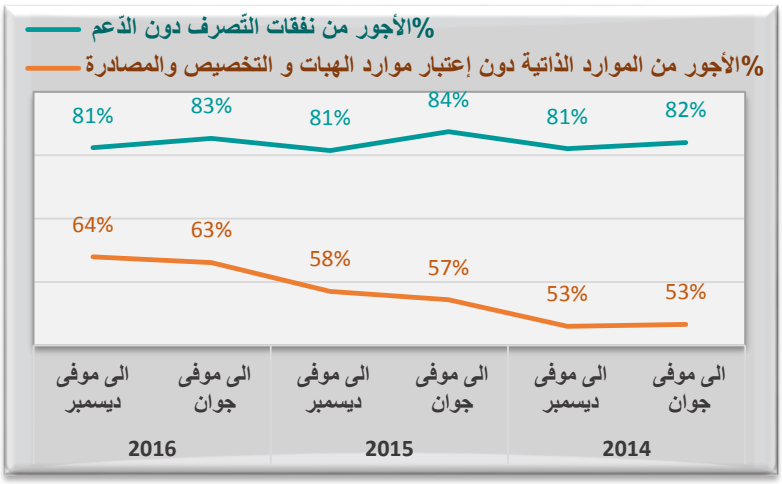

ارتفعت نسبة نفقات الأجور من الموارد الذاتية دون اعتبار مداخيل التخصيص و الهبات أموال المصادرة من 58% في موفى ديسمبر لسنة 2015 الى 64% في موفى ديسمبر لسنة 2016 وذلك بالعلاقة مع ارتفاع الأجور بنسق أكبر من نسق الموارد الذاتية دون التخصيص و الهبات والمصادرة.

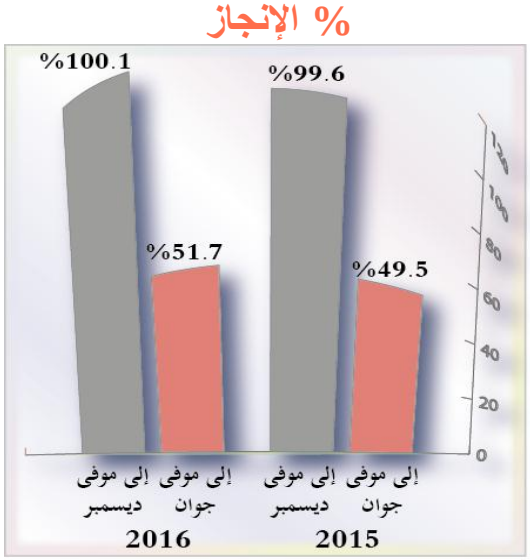

و بالرجوع الى تقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2016، سجلت نفقات التأجير العمومي نسبة انجاز في حدود 100% الى موفى ديسمبر 2016 و ذلك أخذا بعين الاعتبار مختلف الزيادات و الاتفاقيات التي سيتم تفعيلها عند إعداد قانون المالية.

2. وسائل المصالح

بلغت نفقات وسائل المصالح سنة 2016 حوالي 1078 م د مقابل 1046 م د سنة 2015 أي زيادة بـ32 م د أو 3%.

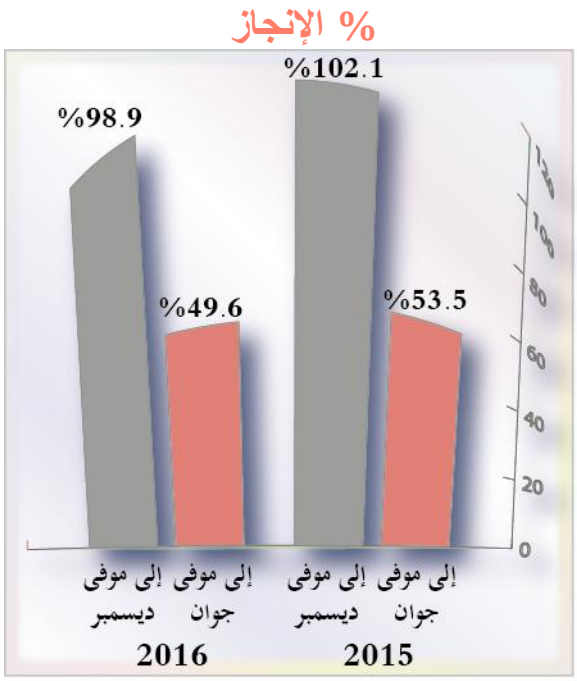

بالمقارنة مع قانون المالية التكميلي بلغت نسبة الانجاز الى موفي ديسمبر 2016 حوالي 99% أي أنها سجلت اقتصاد بـ12 م د.

3. التدخلات و التحويلات

❖ نفقات الدعم

شهدت النفقات الموجهة للدعم في موفى ديسمبر 2016 تراجعا بـ672 م د أو 23% بالمقارنة مع النتائج المسجلة في نفس الفترة من السنة السابقة (2211 م د مقابل 2883 م د) و يهم هذا التراجع أساسا دعم المحروقات بـ721 م د.

هيكلة نفقات الدعم

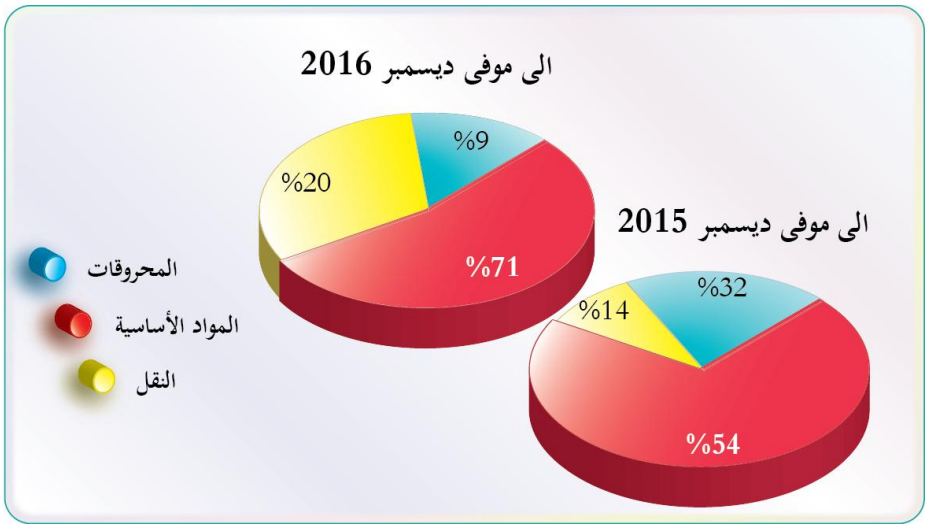

تراجع مناب نفقات دعم المحروقات من جملة نفقات الدعم من 57% (2353 م د) في موفى ديسمبر 2014 الى 32% (918 م د) في موفى ديسمبر 2015 الى 9% (197 م د) في موفى ديسمبر 2016.

% الإنجاز

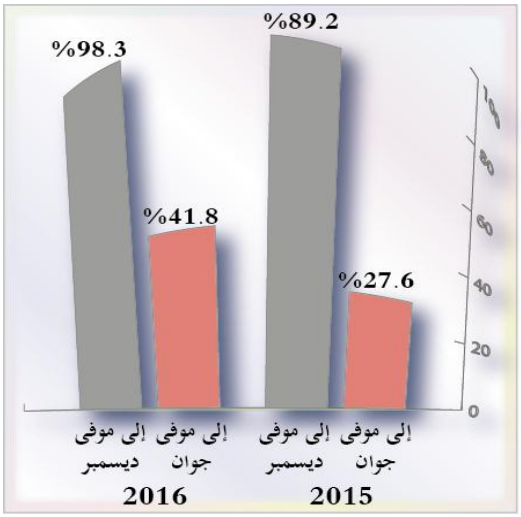

و بالرجوع الى تقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2016، سجلت نفقات الدعم نسبة انجاز في حدود 98% الى موفى ديسمبر 2016 أي تسجيل اقتصاد بـ38 م د يهم دعم المواد الأساسية.

تطور بعض المؤشرات التي تخص نفقات الدعم

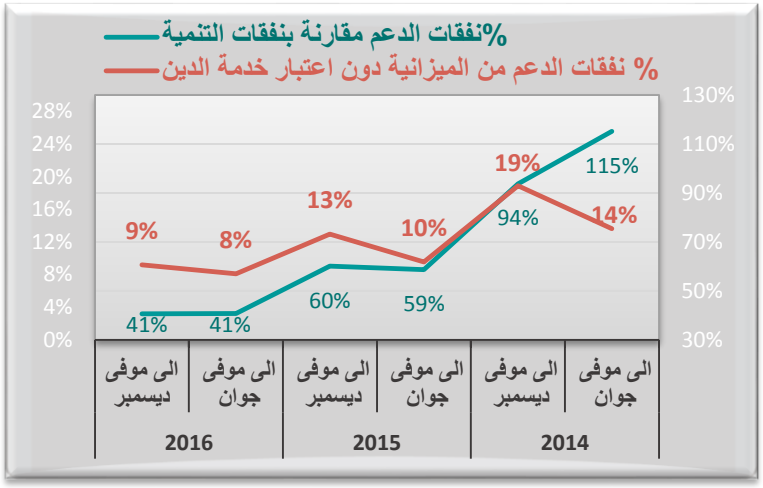

- ✓ **دعم المحروقات:** انحصرت نفقات دعم المحروقات في سنة 2016 في حدود 197 م د مقابل 918 م د سنة 2015 مسجلة بذلك تراجعا بـ79% أو 721 م د يعود أساسا إلى تفعيل آلية التعديل الأوتوماتيكي لأسعار البنزين و الغازوال العادي و الغازوال 50 التي انطلق العمل بها في جويلية 2016 من جهة و تراجع سعر برميل النفط في الأسواق العالمية من جهة أخرى.

  و تجدر الإشارة الى أن دعم المحروقات لسنة 2016 (197 م د) تم توجيهه الى الشركة التونسية لصناعات التكرير.

- ✓ **دعم المواد الأساسية:** بلغت هذه النفقات 1581 م د في موفى ديسمبر 2016 مقابل 1549 م د إلى موفى ديسمبر 2016 أي زيادة بـ32 م د أو 2%. و بالمقارنة مع قانون المالية التكميلي لسنة 2016 سجلت نفقات دعم المواد الأساسية اقتصاد بـ38 م د.

توزيع دعم المواد الأساسية

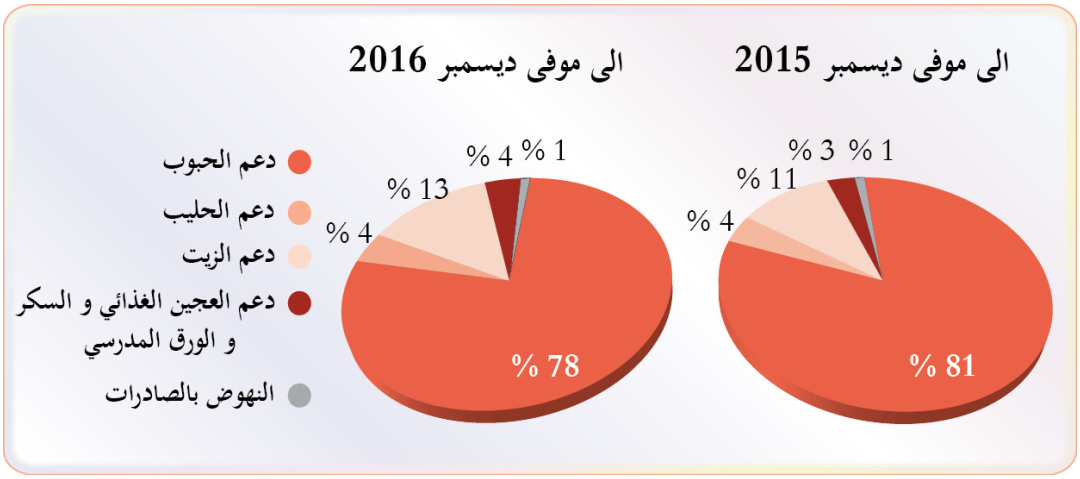

تمثل نفقات دعم الحبوب النسبة الأكبر من نفقات دعم المواد الأساسية حيث بلغت 81% أي حوالي 1237 م د الى موفى ديسمبر 2016 مقابل 78% و 1235 م د في نفس الفترة من السنة السابقة.

✓ **دعم النقل:** بلغت نفقات دعم النقل 433 م د في موفى ديسمبر 2016 أي نفس المستوى المقدر بقانون المالية التكميلي لسنة 2016 مقابل 416 م د إلى موفى ديسمبر 2015 أي زيادة بـ17 م د أو 4%.

و تجدر الإشارة إلى أن الشركات الجهوية للنقل تستأثر بالجزء الأكبر من نفقات دعم النقل (242 م د) تليها شركة النقل بتونس (126 م د).

❖ التدخلات الأخرى دون الدعم

بلغت التدخلات دون الدعم في موفى ديسمبر 2015 حوالي 1976 م د مقابل 1717 م د في نفس الفترة من السنة السابقة مسجلة بذلك زيادة بـ259 م د أو 15%.

و تتوزع نفقات التدخل دون الدعم كما يلي:

توزيع نفقات التدخل دون الدعم

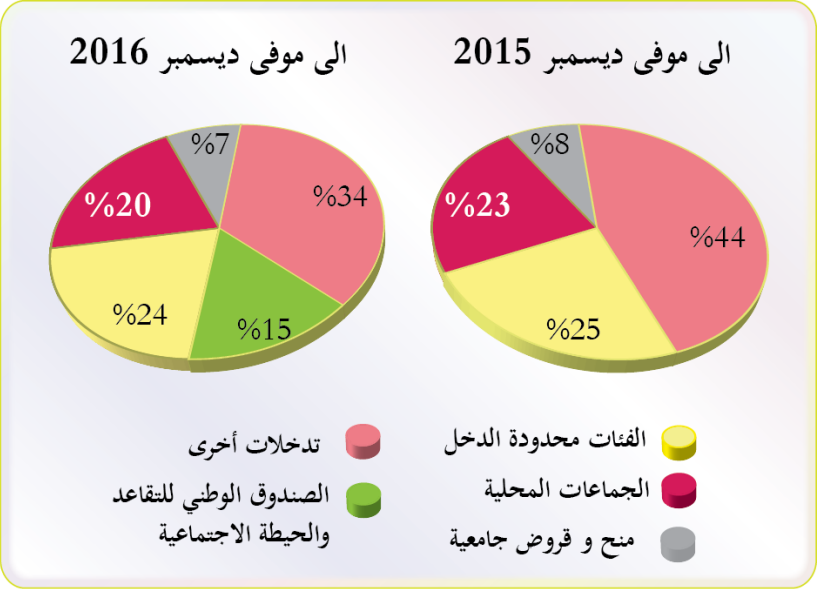

و تجدر الإشارة أنه تم تحويل مبلغ 300 م د لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية لمجابهة الصعوبات المالية التي يتعرض لها الصندوق.

II. نفقـــات التنميـــــة و القـــروض

بلغت نفقات التنمية و القروض 5665 م د في موفى ديسمبر 2016 مقابل 5021 م د في موفى ديسمبر 2015 مسجلة بذلك ارتفاعا بـ13% أي 645 م د.

	2014		2015		2016			
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م ت	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	%الانجاز
نفقات التنمية	**1 050**	**4 792**	**1 523**	**4 799**	**5 295**	**2 304**	**5 423**	**102,4%**
الإستثمارات المباشرة	560	1 634	749	2 356	2 790	1 247	2 797,2	100,3%
التمويل العمومي	238	2 163	418	1 407	1 393	549	1 384,4	99,4%
إستثمارات الدولة على القروض الخارجية	100	470	208	494	517	230	645,5	124,9%
صناديق الخزينة	153	526	147	542	445	279	596,1	134,0%
نفقات غير موزعة					150			0,0%
قروض و تسبقات الخزينة	**159**	**376**	**75**	**222**	**125**	**136**	**242**	**193,7%**
القروض الخارجية المعاد إقراضها	13	125	25	178	125	101	243	194,2%
قروض وتسبقات الخزينة الصافية	146	251	51	44		35	-1	
نفقات التنمية و القروض	**1 209**	**5 168**	**1 598**	**5 021**	**5 420**	**2 440**	**5 665**	**104,5%**

و تعود هذه الزيادة (645 م د) أساسا الى:

- الزيادة في النفقات الموجهة الى **التمويل العمومي** بـ441 م د، و تهم هذه الزيادة قطاعي الأمن و الدفاع بـ134 م د، قطاع التجهيز و البيئة بـ124 م د، قطاع الفلاحة بـ88 م د و قطاع المالية بـ41 م د،
- ارتفاع **إستثمارات الدولة على القروض الخارجية** بـ152 م د.

نفقات التنمية حسب الوزارات(*)

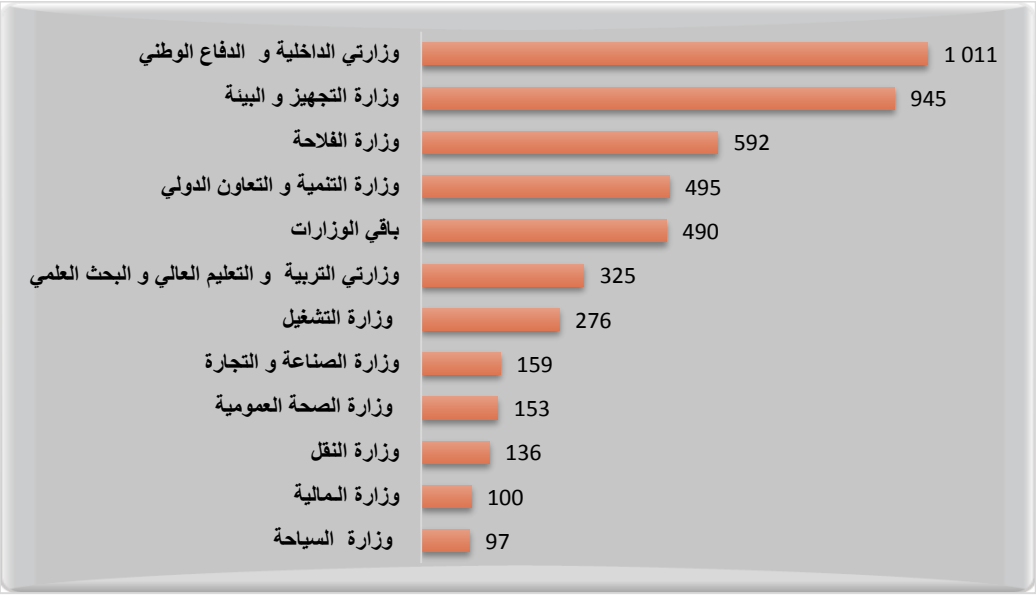

(*) دون اعتبار استثمارات الدولة على القروض الخارجية.

% الإنجاز

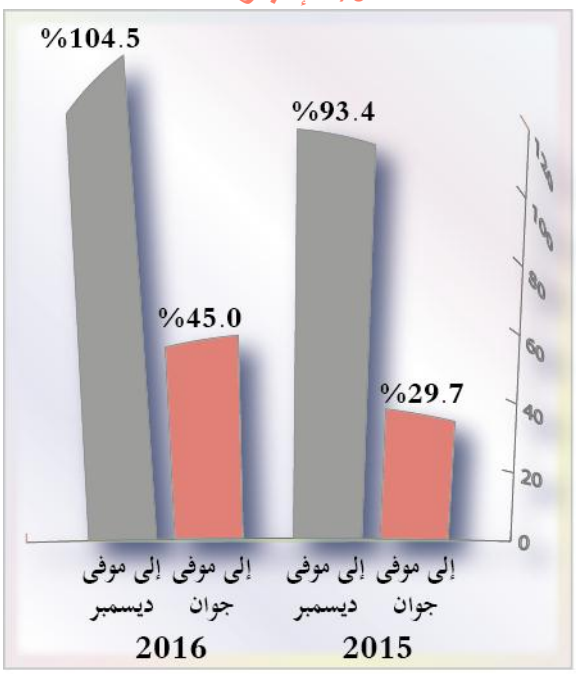

سجّل نسق إنجاز نفقات التنمية والقروض تحسّنا خلال السداسي الثاني من السنة الجارية مقارنة بالسداسي الأول من نفس السنة، حيث شهدت هذه النفقات ارتفاعا من 2440 م د في موفى جوان 2016 إلى 5665 م د في موفى ديسمبر 2016. و بالمقارنة مع قانون المالية التكميلي بلغت نسبة الانجاز الى موفي ديسمبر 2016 حوالي 105% مقابل 93% في نفس الفترة من السنة السابقة ويعزى ذلك الى التسريع في انجاز المشاريع.

III. خدمة الدين العمومي

بلغت نفقات خدمة الدين العمومي في موفى ديسمبر لسنة 2016 حوالي 5198 م د مقابل 4613 م د في موفى ديسمبر 2015 أي أنها ارتفعت بـ585 م د أو 13% و يعزى ذلك أساسا الى:

- تطور في تسديد الدين العمومي الخارجي بـ339 م د أو 18%،
- تطور في تسديد الدين العمومي الداخلي بـ246 م د أو 9%.

	2014		2015		2016			
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م ت	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	%الانجاز
تسديد أصل الدين	**1 492**	**3 349**	**1 376**	**2 969**	**3 321**	**1 424**	**3 212**	**96,7%**
الدين الداخلي	976	2 277	794	1 792	1 901	812	1 830	96,3%
الدين الخارجي	516	1 072	582	1 177	1 420	612	1 382	97,3%
تسديد فائدة الدين	**768**	**1 516**	**882**	**1 644**	**2 014**	**1 049**	**1 986**	**98,6%**
الدين الداخلي	470	949	538	957	1 166	632	1 165	99,9%
الدين الخارجي	298	566	344	687	848	418	821	96,8%
الجملة	**2 259**	**4 865**	**2 258**	**4 613**	**5 335**	**2 473**	**5 198**	**97,4%**
الدين الداخلي	1 446	3 227	1 332	2 749	3 067	1 443	2 995	97,7%
الدين الخارجي	814	1 638	926	1 864	2 268	1 030	2 203	97,1%

و تفسر الزيادة في تسديد الدين العمومي الخارجي (339 م د) أساسا بارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية.

أما الزيادة في تسديدات الدين الداخلي فهي تعود الى ارتفاع فائدة الدين الداخلي (بـ208 م د) حيث زادت كلفة الإصدارات بالعلاقة مع ارتفاع حجم الاكتتابات في رقاع الخزينة للسنة الجارية.

هيكلة خدمة الدين العمومي

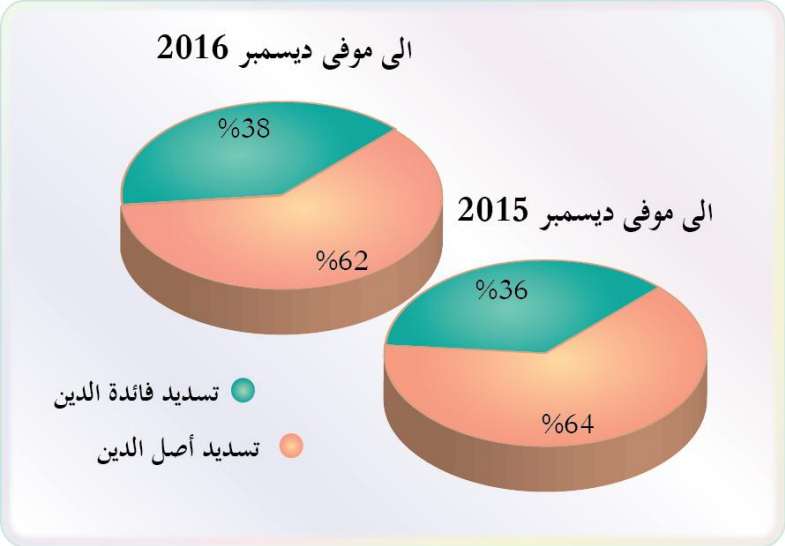

تواصل ارتفاع مناب تسديدات فائدة الدين العمومي من جملة التسديدات من 31% سنة 2014 الى 36% سنة 2015 و38% سنة 2016.

% الإنجاز

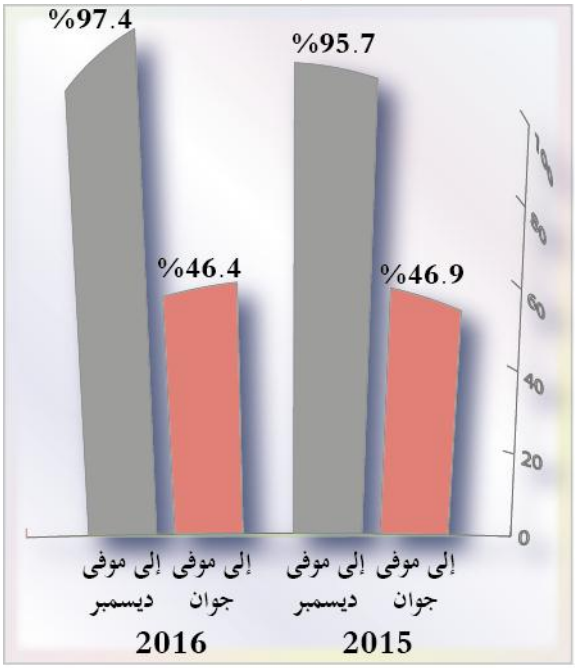

و بالرجوع الى تقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2016، بلغت خدمة الدين العمومي 97% من التقديرات الى موفى ديسمبر 2016 أي تسجيل اقتصاد بـ137 م د يهم تسديد الدين الداخلي بـ72 م د و تسديد الدين الخارجي بـ65 م د.

عجــز ميزانيــة الدولـة و تمويلــه

I. عجز الميزانيــة

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة في موفى ديسمبر لسنة 2016 إلى عجز (دون اعتبار مداخيل التخصيص و الهبات الخارجية و مداخيل المصادرة) في حدود 5492 م د مقابل 4094 م د في موفى ديسمبر 2015 أي تفاقم بـ1397 م د و ذلك بالعلاقة مع تطور النفقات دون اعتبار أصل الدين بـ9% أي بنسق أسرع من تطور الموارد الذاتية دون اعتبار مداخيل التخصيص و الهبات الخارجية و مداخيل المصادرة (4%) حيث أنَ:

- ✓ ارتفعت نفقات التصرف بـ1202 م د مرتبط أساسا بارتفاع الأجور،
- ✓ تطورت نفقات التنمية بـ624 م د،
- ✓ تزايد تسديد فائدة الدين العمومي بـ342 م د،
- ✓ ارتفعت المداخيل الجبائية بـ215 م د،
- ✓ ارتفعت المداخيل غير الجبائية دون اعتبار مداخيل التخصيص و الهبات الخارجية و مداخيل المصادرة بـ576 م د.

وبالرجوع إلى تقديرات قانون المالية التكميلي، فإن العجز المسجل الى نهاية ديسمبر 2016 (5492 م د) تجاوز العجز المقدر لكامل السنة (5219 م د) بـ273 م د يعود أساسا الى نقص في الموارد الذاتية بـ215 م د بالمقارنة مع التقديرات.

II. موارد التمويل

و قد تم تمويل هذا العجز كما يلي:

	2014		2015		2016			
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م ت	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	%الانجاز
هبات خارجية	**1**	**370**	**97**	**292**	**200**	**0**	**130**	**64,8%**
مداخيل التخصيص				**0**	**397**	**397**	**397**	
مداخيل المصادرة		**96**		**70**	**130**	**70**	**130**	**100,0%**
الاقتراض الصافي الداخلي	**-240**	**1 055**	**139**	**-84**	**1 942**	**933**	**1 949**	**100,4%**
الاقتراض الصافي فوق السنة	1 269	**990**	65	**590**	**1 942**	**855**	**2 059**	**106,0%**
الاقتراضات	2 245	3 268	860	2 382	3 843	1 667	3 889	101,2%
التسديدات	976	2 277	794	1 792	1 901	812	1 830	96,3%
ايداعات الخزينة	-1 509	65	74	-674	0	78	-110	
الاقتراض الصافي الخارجي	**-46**	**2 553**	**-51**	**3 816**	**2 550**	**473**	**2 886**	**113,2%**
الاقتراضات	469	3 625	531	4 993	3 970	1 085	4 268	107,5%
التسديدات	516	1 072	582	1 177	1 420	612	1 382	97,3%
الجملـة	**-286**	**4 074**	**186**	**4 094**	**5 219**	**1 873**	**5 492**	**105,2%**

إذن لتغطية العجز المذكور من جهة و للتمكن من تسديد أصل الدين العمومي للسنة الحالية من جهة أخرى كان لابد من اللجوء الى الاقتراض.

❖ موارد الاقتراض و الخزينة

تم تعبئة موارد الاقتراض والخزينة في حدود 8047 م د في موفي ديسمبر لسنة 2016 مقابل 6701 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي زيادة بـ1346 م د أو 20%.

وتتوزع موارد الاقتراض والخزينة كما يلي:

	2014		2015		2016			
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م ت	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	%الانجاز
الاقتراض الداخلي	**2 245**	**3 268**	**860**	**2 382**	**3 843**	**1 667**	**3 889**	**101,2%**
الا قتراض فوق السنة	2 245	3 268	860	2 382	3 843	1 667	3 889	101,2%
رقاع الخزينة 52 اسبوع	91	181	130	155	75	25	77	102,0%
رقاع الخزينة القابلة للتنظير	1 153	2 067	704	2 189	3 763	1 637	3 808	101,2%
الاكتتاب الوطني	959	959						
اقتراضات أخرى	42	61	26	39	5	5	5	
الاقتراض الخارجي	**469**	**3 625**	**531**	**4 993**	**3 970**	**1 085**	**4 268**	**107,5%**
قروض لفائدة الميزانية	357	3 030	298	4 321	3 328	754	3 380	101,6%
قروض موظفة لمشاريع الدولة	100	470	208	494	517	230	646	124,9%
القروض المعاد إقراضها للمؤسسات العمومية	13	125	25	178	125	101	243	194,2%
جملة موارد الاقتراض	**2 714**	**6 893**	**1 390**	**7 375**	**7 813**	**2 752**	**8 157**	**104,4%**
ايداعات الخزينة	**-1 509**	**65**	**74**	**-674**	**0**	**78**	**-110**	
جملة موارد الاقتراض والخزينة	**1 205**	**6 957**	**1 465**	**6 701**	**7 813**	**2 830**	**8 047**	**103,0%**

و تهم هذه الزيادة (1346 م د) بالأساس رقاع الخزينة قابلة للتنظير بـ1619 م د و القروض الخارجية الموظفة لمشاريع الدولة بـ152 م د يقابله تراجع على مستوى القروض الخارجية لفائدة الميزانية بـ941 م د.

و تجدر الإشارة الى أنه تم، في 2016، إمضاء برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي يمتد على 4 سنوات بحجم اجمالي 2.8 مليار دولار. كما أنه تم إصدار قرض بضمان من الخزينة الأمريكية في أوت 2016 بمبلغ 500 مليون دولار على خمس سنوات و بنسبة فائدة 1.416%.

هيكلة السحوبات الخارجية

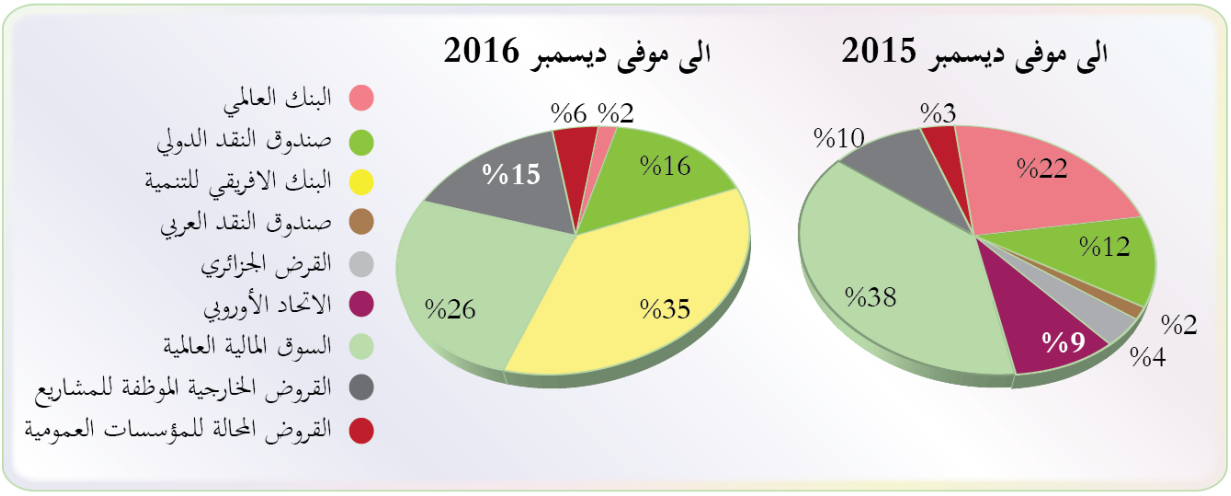

و يمثل قرض البنك الافريقي للتنمية (قسط أول تم سحبه في 2015 و استعماله في 2016، وقيمته 409 م د، و قسط ثاني تم سحبه و استعماله في 2016 و قيمته 1091 م د) 35% من جملة الاقتراضات الخارجية يليه قرض السوق المالية العالمية بـ26% ثم قرض صندوق النقد الدولي بـ17%.

III. حجم الدين العمومي

على أساس تعبئة الاقتراضات آنفة الذكر، مع اعتماد معدل أسعار الصرف في تاريخ 31 ديسمبر 2016 كما يلي:

- €1 = 2.426 دينار
- $1 = 2.305 دينار
- ¥1000 = 19.734 دينار

بلغ حجم الدين العمومي في موفى ديسمبر 2016 حوالي 55916 م د مقابل 46922 م د في موفى 2015 أي زيادة بحوالي 8994 م د أو 19% يعود أساسا الى ارتفاع موارد الاقتراض الذي رافقه ارتفاع أسعار الصرف.

تطور حجم الدين العمومي (% من الناتج الاجمالي المحلي)

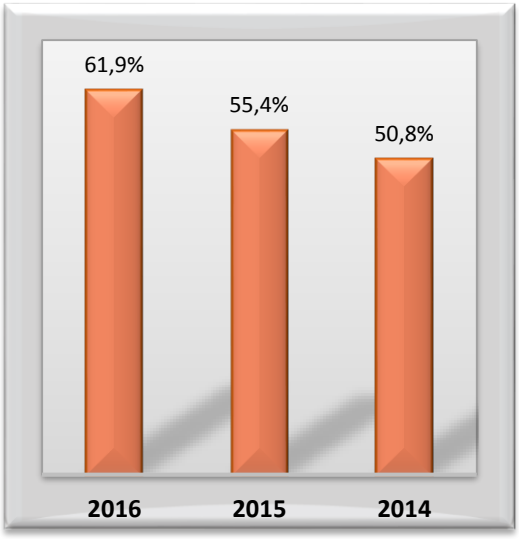

ارتفعت نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 7 نقاط مائوية لتبلغ 61.9% في موفى ديسمبر لسنة 2016 مقابل 61.8% مقدرة في قانون المالية التكميلي و 55.4% في السنة السابقة.

هيكلة حجم الدين العمومي

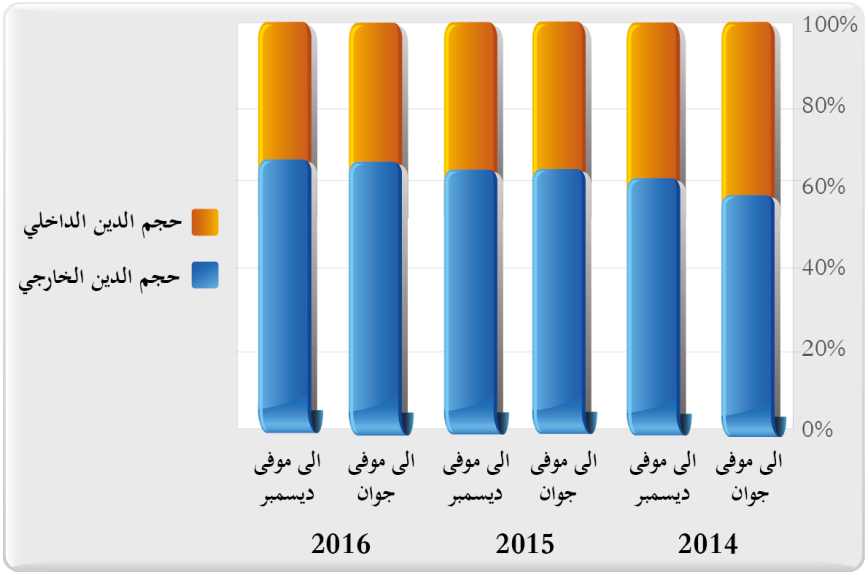

و تجدر الإشارة إلى تواصل ارتفاع مناب حجم الدين العمومي الخارجي الذي بلغ 65% من جملة الدين مقابل 64% في موفى سنة 2015 و 60% في موفى 2014 بالعلاقة مع تزايد حاجيات التمويل و ضعف إمكانيات السوق الداخلي و بالتالي ضرورة اللجوء للأسواق المالية العالمية حيث تكون نسبة الفائدة أقل بالرغم مما تمثله من مخاطر مرتفعة خاصة في ما يهم سعر الصرف.

هيكلة حجم الدين العمومي الخارجي حسب العملات

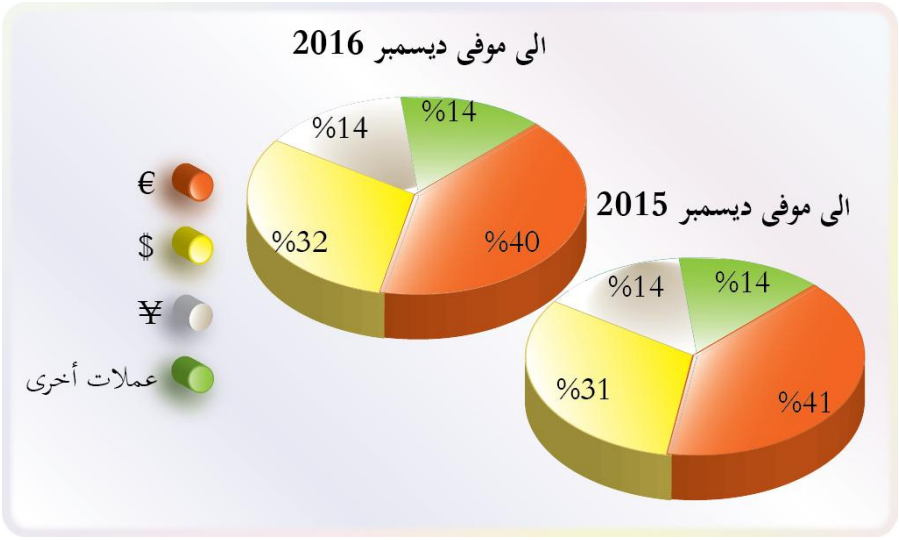

تحتل عملة الأورو النصيب الأوفر من الديون الخارجية التونسية حيث تمثل 40% تليها عملة الدولار بنسبة 32% في موفى ديسمبر 2016 مقابل 41% و 31% على التوالي خلال نفس الفترة من سنة 2015.

مذكرة منهجيـــــة

I. المصطلحات

قانون المالية : ينص قانون المالية لكل سنة عن جملة تكاليف الدولة و مواردها و يأذن بها في نطاق أهداف مخططات التنمية و حسب التوازن الاقتصادي و المالي الذي يضبطه الميزان الاقتصادي،

عجز ميزانية الدولة : هو الفارق بين الموارد الذاتية و جملة النفقات دون اعتبار أصل الدين العمومي،

الموارد الذاتية : تشتمل موارد ميزانية الدولة المداخيل الجبائية الإعتيادية والمداخيل غيرالجبائية الاعتيادية التي تكون العنوان الأول والمداخيل غير الاعتيادية وموارد الإقتراض التي تكون العنوان الثاني للميزانية كما تشمل الموارد الموظفة لصناديق الخزينة،

المداخيل الجبائية: تتكون من المداخيل الجبائية الاعتيادية (تمثل العنوان الأول و تنقسم إلى أداءات مباشرة (الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات) و أداءات غير مباشرة (معاليم ديوانية، أداء على القيمة المضافة، معلوم على الاستهلاك و أداءات أخرى)) و الموارد الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة،

المداخيل غير الجبائية: تتكون من عائدات المساهمات في المؤسسات العمومية، مداخيل عبور أنبوب الغاز الجزائري، استرجاع أصل القروض، مداخيل التخصيص، الهبات الخارجية، مداخيل المصادرة...

صناديق الخزينة: تشتمل صناديق الخزينة على الحسابات الخاصة في الخزينة و حسابات أموال المشاركة و تفتح ضمن دفاتر أمين المال العام. تمكن الحسابات الخاصة في الخزينة من توظيف مقابيض لتمويل عمليات معينة تهم بعض المصالح العمومية، تمثل أموال المشاركة المبالغ التي يدفعها الأشخاص الماديون والذوات المعنوية بعنوان المساهمة في تمويل بعض العمليات ذات مصلحة عمومية،

نفقات التصرف: تمثل الجزء الأول من النفقات و تتضمن التأجير العمومي، نفقات وسائل المصالح، نفقات التدخل العمومي و نفقات التصرف لصناديق الخزينة و نفقات التصرف الطارئة،

نفقات التنمية: تتكون من الإستثمارات المباشرة، التمويل العمومي، نفقات التنمية الطارئة، نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة، نفقات التنمية لصناديق الخزينة، و نفقات التنمية الطارئة،

تسديد الدين العمومي: يهم تسديد فوائد الدين العمومي و تسديد أصل الدين العمومي.

II. الأساس القانوني لإصدار البيانات

- القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.
- الأمر عدد 2856 لسنة 2011 مؤرخ في 7 اكتوبر 2011 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أفريل 1991 والمتعلّق بتنظيم وزارة المالية، تكلف **الإدارة العامة للموارد و التوازنات** بإعداد و نشر الإحصائيات المتعلقة بالمالية العمومية.

III. مصدر البيانات

- منظومة **"رفيق"** لمداخيل ميزانية الدولة،
- منظومة **"سندة"** للمداخيل المرتبطة بالتجارة الخارجية،
- منظومة **"أدب"** لنفقات ميزانية الدولة،
- منظومة **"سياد"** لعمليات الدين الخارجي (الإقتراضات والتسديدات)،
- منظومة **"انصاف"**.